

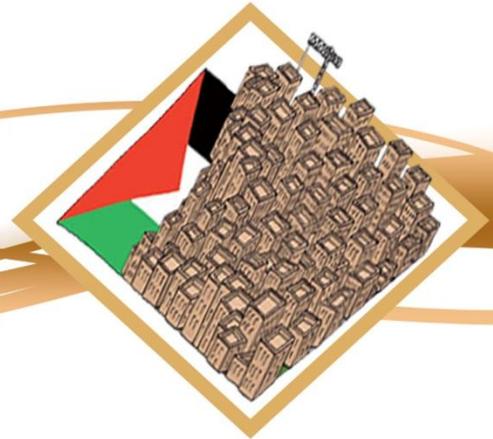


المؤسسة الفلسطينية لحقوق الإنسان (شاهد)  
Palestinian Association for Human Rights (Witness)

العدد: 318

التاريخ : 1\5\2020

- 1) منظمات بلجيكية تطالب بالضغط على إسرائيل لإعادة الأموال الفلسطينية المحتجزة
- 2) ( الأمانة العامة للجهاز الأوروبي للعمل الخارجي: تدعو إلى اتخاذ الإجراءات الضرورية لضمان حماية الأسرى
- 3) المحكمة الجنائية تصدر تقريراً يؤكد حق فلسطين التوجه إليها
- 4) الأسرى للدراسات: إدارة السجون استغلت الأيدي العاملة للأسرى
- 5) الجامعة العربية: ضم "إسرائيل" أي جزء من الضفة الغربية سيمثل جريمة حرب جديدة بحق الفلسطينيين



**منظمات بلجيكية تطالب بالضغط على اسرائيل لإعادة الأموال الفلسطينية المحتجزة**  
طالبت منظمات غير حكومية بلجيكية بالضغط على اسرائيل لإعادة الأموال الفلسطينية المحتجزة، كي تتمكن السلطة الوطنية الفلسطينية من توفير المستلزمات الطبية الضرورية لمواجهة خطر انتشار وباء كورونا.

جاء ذلك في رسائل بعثت بها إلى وزير خارجية بلجيكا فيليب قوفان، ووزير التعاون البلجيكي الخارجي ألكسندر دو كرو، والممثل الأعلى للسياسة الخارجية بالاتحاد الأوروبي جوزيف بوريل. وطالبت الجمعيات في رسائلها، بالتحرك السريع ومضاعفة الجهود، وأخذ قرارات استثنائية لرفع الحصار المفروض منذ سنوات على قطاع غزة، حتى تستطيع المؤسسات الفلسطينية وبدعم دولي ضروري، من مواجهة خطر تفشي وباء كورونا، في ظل نقص التجهيزات الطبية الضرورية، وعدم السماح بدخول تلك التجهيزات الأمر الذي يعتبر جريمة ضد الإنسانية. ( **قدس نت للانباء، 2020/5/1**).

**الأمينة العامة للجهاز الأوروبي للعمل الخارجي: تدعو إلى اتخاذ الإجراءات الضرورية لضمان حماية الأسرى**

أكدت الأمينة العامة للجهاز الأوروبي للعمل الخارجي هيلغا ماريا شميد، وجوب إتخاذ الإجراءات المناسبة من أجل ضمان التدابير الصحية المطلوبة في السجون الإسرائيلية، وضمان الحفاظ على التباعد ومسافة مناسبة بين الأسرى، وإتخاذ خطوات للسماح للاتصال والتواصل بين الأسرى وعائلاتهم ومحاميهم بشكل شفاف وغير منحاز رغم محاولات منع تفشي كوفيد 19، مذكرة بالبيان الذي أطلقته مفوضة حقوق الإنسان ميشيل باشليت في هذا الخصوص. ( **الغد، 2020/4/30** )

**المحكمة الجنائية تصدر تقريراً يؤكد حق فلسطين التوجه إليها**

أصدر مكتب المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية مساء يوم الخميس، تقريراً يؤكد فيه حق فلسطين التوجه للمحكمة الجنائية.

ويوضح التقرير المكون من 60 صفحة الأسباب والكيفية التي تمكّن المحكمة الجنائية من ممارسة الولاية القضائية على الجرائم المرتكبة على أراضي فلسطين.

ويحدد التقرير بشكل واضح "الولاية الجغرافية للمحكمة على فلسطين ويجعل من مباشرة التحقيق الجنائي أقرب من أي وقت آخر".

وجددت المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية فاتو بنسودا تأكيدها، أن للمحكمة الجنائية في لاهاي صلاحية التحقيق في "جرائم الحرب في فلسطين"، بمعنى أن يمكن لفلسطين نقل الاختصاص الجنائي على أراضيها إلى لاهاي. (وكالة القدس للأخبار، 2020/5/1)

### الأسرى للدراسات: إدارة السجون استغلت الأيدي العاملة للأسرى

قال مركز الأسرى للدراسات يوم الخميس إن إدارة السجون الإسرائيلية استغلت الأيدي العاملة للمعتقلين الفلسطينيين داخل السجون.

وأكد مدير المركز رأفت حمدونة في تصريح صحفي أن الحديث عن عيد العمال في الأول من مايو/ أيار من كل عام يذكرنا بمئات العمال الفلسطينيين المعتقلين في السجون الإسرائيلية، وبنظام السخرة الذي فُرضَ في بدايات الحركة الوطنية الفلسطينية الأسيرة على الأسرى.

وأشار إلى أن سلطات الاحتلال حينها أجبرت المعتقلين على العمل في مرافق غير مقبولة مردودها لصالح إنتاج "دولة الاحتلال".

وأضاف أن إدارة مصلحة السجون تعرقل المرافق التي تخدم الأسرى "كعمال المطبخ" الذي يخفف الكثير من المعاناة عليهم، ويحافظ على صحتهم ونفسياتهم، ويخفف عنهم عبء الكانتين بسبب شراء الطعام على حسابهم الخاص نتيجة طهي الطعام على أيدي اليهود الجنائيين في المطابخ، والذي يشمئز من تناوله الأسرى بسبب عدم النظافة وأحياناً المتعمدة. (صفا، 2020/4/30).

## الجامعة العربية: ضم "إسرائيل" أي جزء من الضفة الغربية سيمثل جريمة حرب جديدة بحق الفلسطينيين

استنكرت جامعة الدول العربية، خطة "إسرائيل" ضم أجزاء من الضفة الغربية المحتلة، معتبرة ذلك "جريمة حرب جديدة" بحق الفلسطينيين.

وأكد مجلس جامعة الدول العربية، في بيان صدر بعد اجتماع عبر الفيديو لوزراء الخارجية العرب اليوم الخميس، أن "إقدام حكومة الاحتلال الإسرائيلي على تنفيذ مخططاتها بضم أي جزء من الأرض الفلسطينية المحتلة عام 1967، بما فيها غور الأردن وشمال البحر الميت والأراضي المقامة عليها المستوطنات الإسرائيلية ومحيطها، يمثل جريمة حرب جديدة تضاف إلى السجل الإسرائيلي الحافل بالجرائم الغاشمة بحق الشعب الفلسطيني والانتهاكات الفاضحة لميثاق وقرارات الأمم المتحدة والقانون الدولي". (سكاي نيوز عربية، 2020/4/30)